تقوم بنفسها بفرض تلك المخططات دون الاخذ بعين الاعتبار رأي الزعامة المحلية ، فأقدمت في شهر اب من العام الماضي على تنفيذ مخطط لتصفية قضية لاجئي قطاع غزة الذين يشكلون ثلثي السكان . هناك بواسطة اقامة ضواح جديدة بالقرب من مخيماتهم والحاق المخيمات والضواحي بالمجالس البلدية القريبة منها بغرض توطين اللاجئين في اماكنهم وتصفية قضيتهم ، وقد تمت التجربة الاولى في مخيم رفح ومن ثم امتدت الى سائر المخيمات حتى وصلت الى مخيم الشاطىء في غزة ، وعندما رفضت بلدية غزة الاجراء الاسرائيلي ، اصدر قائد المنطقة أمرا بتنحية الشوا من منصبه ، وبذلك اصبحت غزة مرة اخرى بدون مجلس بلدي محلي ، ونصبت سلطات الاحتلال الضابط اوري تشاشيك رئيسا لبلدية غزة بالوكالة (للتوسع حول مخطط تصفية المخيمات واقالة الشوا ، أنظر شهريات المناطق المحتلة ش. ف عدد ١٤ ، ١٦) وخلال ذلك كانت المقاومة الفلسطينية قد اعادت تنظيمها من جديد واخذت تقوم بنشاطات ضد العدو الاسرائيلي ، وقامت بمحاولة لتصفية رشاد الشوا. ويبدو ان هذه المحاولة كانت من بين الاسباب الرئيسية التي منعته من الموافقة على ضم مخيم الشاطىء لبلدية غزة . الا ان سلطات الاحتلال استمرت في تنفيذ مخطط التصفية وابتكرت طريقة جديدة لخدمة اغراضها فاعلنت عند منتصف شهر اوكتوبر من العام الماضي ضم مخيم الشاطىء الى مدينة غزة وارسلت دعوات الى ٢٥٠ شخصا من سكان المخيم لحضور اجتماع يعقد في مدرسة فلسطين في غزة دون ان يحاط المدعوون علما بماهية الاجتماع ، وقد فوجىء الكثيرون منهم عندما علموا بأن قائد قطاع غزة المقدم ي. عيني قد دعا لهذا الاجتماع بغرض انتخاب لجنة محلية «للمشاركة في تطوير المخيم » وقد بدأ قسم من المجتمعين يحتج على فكرة اجراء انتخابات ، بيد ان المقدم عيني أصر على موقفه ودعاهم لترشيح أسماء من بينهم، وتحت وطأة الضغط تم ترشيح ٢٠ شخصا ونودي على كل شخص مرشح الى المنصة لكي يقف امام المجتمعين بغرض التعرف عليه ! وانتهت مهزلة الانتخابات، التي وصفتها وسائل الاعلام الاسرائيلية بـ « السابقة الديمقراطية » داخل المخيمات ، بفوز سبعة اشخاص في اللجنة المحلية لادارة المخيم يقف على رأسهم ديب الهربيطي .

ومن الجدير بالذكر هنا ان شباب المخيم عبروا عن رفضهم جهارا لمخططات الاحتلال كما ذكر مراسل صحيفة هآرتس على لسان شباب المخيم « اذا كان الحكم العسكري يريد لنا ان نعيش كما يعيش الناس في اسرائيل فعليه ان يدعنا نعود الى منازلنا التي سلبتمونا اياها عام ١٩٤٧ . اننا نريد العودة الى اراضينا وبيوتنا التي سكناها قبل ٢٥ عاما . اننا لا نريد خدمات للمخيم ولا نريد طرقا ممهدة انما نريد فقط العودة الى بيتنا » (هآرتس ٧٢/١٠/٢٧) الا ان ديب الهربيطي اراد عكس ذلك فربط نفسه في خدمة سلطات الاحتلال . على ضوء « السابقة الديمقراطية » في مخيم الشاطىء ارتأت سلطات الاحتلال ان تعممها على مدينة غزة بواسطة تقسيمها الى ثماني حارات ، وتهدف من وراء ذلك تحقيق هدفين اساسيين خطيرين : (١) انتخاب مجلس بلدي في غزة بواسطة مندوبي لجان الحارات الذين سيشكلون فيما بينهم لجنة تنسيق ، حيث تقوم هذه اللجنة بانتخاب رئيس البلدية من بين صفوفها (٢) اشتراك مندوبين عن لجنة مخيم الشاطىء في لجنة التنسيق وهذا يعني موافقة على ضم المخيم الى البلدية . وبالفعل أقدمت سلطات الاحتلال في النصف الثاني من شهر يناير هذا العام بالبدء بعملية انتخاب لجان الحارات ، التي انتهت في ٧٣/١/٢٤ . كانت طريقة الانتخاب بسيطة وشبيهة الى حد كبير بعملية انتخاب لجنة الشاطىء ، حيث يرسل الحاكم العسكري دعوة لممثلي العائلات التي تدفع ضرائب في كل حارة لحضور اجتماع انتخابي يعقد في مدرسة اليرموك ، وقد خصص لكل حارة يوما معينا لانتخاب اعضائها ، وقد حرص المقدم عيني على حضور كل اجتماع والقاء كلمة فيه تدور حول « مدينة غزة التي تعتبر أكبر مدينة عربية في البلاد ، بيد أنها مفككة وفقيرة وتفتقر الى زعامة موحدة . ان الحكم العسكري سعى الى خلق زعامة من السكان بيد أنهم لم يعرفوا كيف يتنظموا ، ولذا فان جهاز الحكم العسكري يجيء لتشجيع السكان في هذا المجال ، ومن هنا جاءت مبادرة انتخاب لجان الحارات » (معاريف ٧٢/١/٢٦) . ويبدو ان بعض الوجهاء التقليديين قد سقطوا اسرى كلمة المقدم الاسرائيلي وتعاموا عن الطرف الاصيل في القطاع ، فقد اخذ البعض منهم يلقي كلمات يشيد فيها بالاجواء الديمقراطية «.. واخيرا وصلت الديمقراطية الى القطاع » الامر الذي دفع بعض المعلقين الاسرائيليين الى القول « ان الايام الثمانية